

قال رحمه الله تعالى اعظم الناس نفيا عما ان ينسب
معه الى تكفير او تبديع ونسبوا اليه معصية الا اذا
علم انه قد تكلم في الحجارة التي من خالفها كان كافرا
تارة وفاسقا اخرى انتهى كلامه وهذا صفة كلامه في
المسئلة في كل موضع وقعا عليه من كلامه لا يذكر
عدم تكفير المعين الا ويصل بما ينزل الا سكال ان المراد
بالوقوف عدم الكفر بل تعلقه بالحج اذا بلغته حكم عليه
بما تقتضيه تلك المسئلة من تكفير او فسق او
معصية وصرح رضي الله عنه ايضا ان كلامه ايضا في
غير المسئلة الظاهرة فقال في الرد على المتكلمين لما ذكر
ان بعض ائمتهم يؤيد منهم الردية عما الاسلام كثيرا قال
وهذا اذا كان في المقالات الخفية فقد يقال انه مخفي
صالح لم يتم عليه الحج التي يكفر فارتكبا لكن يصدر
هنا منهم في امور يعلم الخاصة والعامة المسلمون
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بها وكفر من خالفها
مثل عبادة الله وحده لا شريك له وخصه عبادة
احد سواه مع الملائكة والانبيا وغيره في هذا الظاهر
شقاير الاسلام ومثل ما يحاير للصلوات الحسن ونظيم
سائق ومثل تحريم الفواحش والزنا والحمر والمسكر
ثم

ثم بعد كثير من رؤسهم وقوا فيها كما نؤمن بدينه وابلغ
منه ذلك ان منهم من صنف في دية المشركين كما فعل ابو
عبد الله الرازي قال وهذه ردة صريحة فاصل هذا
وتامل ما فيه من تفصيل الشبهة التي يدكرها علماء الله
كمن صير الله فتنه فلو علمك لرسد الله شيئا على ان
الذي نهتقد ونذير الله بوزن جوارته يشنا عليه ان لو
بغلط او اجل منه في هذه المسئلة وهي مسئلة المسلم
اذا اشرك بعد بلوغ الحج او المسلم الذي يفضل هذا على
الموجدين او يزعم انه على حق او غير ذلك مما كثر
الصحيح الظاهر الذي يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبينه علماء الامة ان من سماها فاعبته الله وعن رسول
ولو غلط من غلط فكيف والحمد لله ولا يعلم عن
واحد من العلماء خلافا في هذه المسئلة وانما ياتي من
ساق فيها الى حجة ضرورية خابا بالقرآن الاول في حجة
قرين ما سمعنا بهذا في الملة الاخرة ان هذا الاختلاف
اذ نزل عليه الذكر فنه سينا وقال الشيخ رحمه الله
في الرسالة السنينة لما ذكر حديث الخراج ومرهم من
الدية وامر صلى الله عليه وسلم بقتالهم قال فاذا كان
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه ممن انشبه